

## أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق

للفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

م.م. زينة طارق علي

جامعة تكريت

كلية الإدارة والاقتصاد

[zenatariq35@tu.edu.iq](mailto:zenatariq35@tu.edu.iq)

ISSN 2709-6475

DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.2.1.18>

تاريخ النشر ٢٠٢٢/٤/٣٠

تاريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٣/١٥

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٣/٣

### المستخلص

يعد الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة بالأخص جانب الانفاق من أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لأي دولة، فكلما زاد هذان المؤشران دل على قوة اقتصاد البلد، لذا لا بد من دراسة العوامل المؤثرة في هذه المؤشرات لاسيما أسعار الصرف لعدم وضوح الأثر الذي تمارسه التقلبات في أسعار الصرف على المتغيرات الكلية، لذا تم اختيار الاقتصاد العراقي وكل من الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام واستخدام المنهج القياسي لتسليط الضوء على الأثر الذي تمارسه التقلبات في أسعار الصرف على الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة وطيدة عكسية بين التغير في أسعار الصرف والناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام، فكلما ارتفعت أسعار الصرف انخفض كل من الناتج المحلي والانفاق العام والعكس هو الصحيح.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق العام.



مجلة اقتصاديات  
الاعمال للبحوث التطبيقية

مجلة اقتصاديات الأعمال  
المجلد (٢) العدد (١) ٢٠٢٢  
الصفحات: ٣٧١-٣٨٥

## **The Effect of Exchange Rate Fluctuations on Some Economic Variables in Iraq for the Period (2005-2020)**

### **Abstract**

The gross domestic product and the general budget, especially the public spending aspect, are among the most important macroeconomic indicators for any country. It is necessary to study the factors affecting these indicators, especially the exchange rates, due to the lack of clarity of the impact that fluctuations in exchange rates exert on the overall variables. Therefore, the Iraqi economy, GDP and public spending were chosen, and the standard approach was used to highlight the impact that fluctuations in exchange rates have on the output. Gross Domestic Product and Public Expenditure The study concluded that there is a strong inverse relationship between the change in exchange rates, GDP and public spending and vice versa.

**Key words:** Exchange Rate, Gross Domestic Product, Public Expenditure.

## المقدمة:

يعد كل من سعر الصرف والنمو الاقتصادي والموازنة العامة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس وزن الدولة بالنسبة للاقتصاد العالمي كون سعر الصرف يعبر عن نسبة التبادل بين العملة المحلية ووحدة النقد الأجنبي، وقد برزت أهمية سعر الصرف كسياسة تسهم في تطوير الاقتصاد الوطني، إذ تتسم بالفعالية عندما تكون ذات أثر إيجابي على متغيرات الاقتصاد الكلي. وفي هذا البحث تم تسليط الضوء على ماهية سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، فضلاً عن أثر التقلبات في سعر الصرف على أهم المؤشرات الاقتصادية للدولة.

## أهمية البحث:

لسعر الصرف مكانة مهمة في اقتصاد أي دولة نظراً للدور الذي يلعبه في التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي والموازنة العامة وبالتالي تأثيره على توازن الاقتصاد وإمكانية تفعيل دور سعر الصرف في خدمة التنمية الاقتصادية.

## منهجية البحث:

اقتضت طبيعة البحث وخصائصه استخدام المنهج التحليلي لدراسة وتحليل العلاقة بين متغيرات البحث، فضلاً عن المنهج الإحصائي القياسي الذي تطلب استخدام تقارير وإحصائيات البنك الدولي بالاعتماد على برنامج Eviews لإسقاط الدراسة على الاقتصاد العراقي من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل أثر تقلبات سعر الصرف على كل من الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام.

## مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدم وضوح الأثر الذي تمارسه التقلبات في أسعار الصرف على كل من الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة من خلال جانب الانفاق العام.

## فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن لأسعار الصرف اثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

١. وجود علاقة طردية ومعنوية بين أسعار الصرف والناتج المحلي الإجمالي.
٢. وجود علاقة طردية ومعنوية بين أسعار الصرف والانفاق العام.

## حدود البحث:

تم تحديد حدود البحث في إطارين مكاني وزماني، فالإطار المكاني هو الاقتصاد العراقي، أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة (٢٠٠٥-٢٠٢٠).

## هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق.

## المبحث الأول: تعريف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه:

### أولاً: سعر الصرف:

إن اختلاف العملات بين الدول هو السبب الرئيس الذي أدى إلى ظهور مصطلح سعر الصرف، إذ أن تطور العلاقات الاقتصادية وانفتاح الدول على بعضها وقيام وتطور التبادل التجاري كل هذه الأمور لا يمكن أن تتم إلا بعد معرفة سعر الصرف الذي يتم بموجبه تبادل العملات بين الدول ذات العلاقة، لذا يمكن تعريف سعر الصرف على أنه سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، إذ تعد إحدى العملات سلعة والأخرى تعد ثمناً لها أو هو نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية أو بمعنى أدق هو السعر الذي يتم من خلاله بيع وشراء عملة مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى (وداد، ٢٠١٥: ٢٩).

ويعرف سعر الصرف على أنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية أو يمكن القول أيضاً هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة (زناتي، ٢٠١٥: ١٦).

وبهذا يعد سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم، فهو يقوم بترجمة الأسعار بين الدول، فضلاً عن دوره البارز في القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي فإنه يؤثر على ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم والنمو الحقيقي (بوعتروس، ٢٠٠٠: ١٠).

### ثانياً: أنواع سعر الصرف:

#### ١. سعر الصرف الاسمي:

وهو مقياس لقيمة عملة أحد البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، إذ أن عمليات شراء وبيع العملات تتم حسب أسعار هذه العملات، ويتم تحديد السعر الاسمي لعملة ما حسب الطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، وبهذا فإنه يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير ظروف العرض والطلب على العملة المعنية ويقسم سعر الصرف الاسمي إلى قسمين:  
أ. سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.  
ب. سعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا الأمر يؤدي إلى إمكانية وجود أكثر من سعر صرف للعملة نفسها وفي الوقت نفسه والبلد نفسه (فوزية، ٢٠١٦: ٦).

#### ٢. سعر الصرف الحقيقي:

وهو السعر النسبي لسلعة دولتين الذي يتم عن طريقه مبادلة سلعة دولة أخرى، وهنا يظهر تأثير أسعار السلع بالسعر النقدي المباشر له عن طريق تأثيرها بأسعار الصرف الأجنبية، إذ يتطلب حساب معدلات الصرف الحقيقي لأحد العملات مقابل أي عملة أخرى عن طريق تعديل سعر الصرف بين العملتين بفروقات معدلات التضخم بين الدولتين، ويعد هذا السعر مهم إذ يوضح أثر تغير سعر الصرف في التجارة الخارجية (محمد وحמיד، ٢٠١٧: ٦).

#### ٣. سعر الصرف الفعلي:

وهو عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة فعلاً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة بذلك التعريفات الكمركية والرسوم الأخرى، ويعد متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو جملة من العملات الأجنبية، إذ ترجح كل عملة على أساس وزنها في التجارة

الخارجية. وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية باعتبار أي تغيير في قيمة العملات التي يتكون منها ويدخل في تحديد سعر الصرف الفعلي عاملاً:  
أ. عدد العملات الأجنبية الممثلة لسلة العملات وعادة تستخدم مع (25) عملة رئيسية.  
ب. الأوزان النسبية المعطاة لكل عملة أجنبية على أساس أهمية العملات الأجنبية للأطراف المتبادلة.

#### ٤. سعر الصرف الحقيقي الفعال:

وهو عبارة عن مؤشر للأسعار النسبية مخفض بمؤشر سعر الصرف الفعلي، إذ يقيس التغيير في الأسعار النسبية لدولة معينة مقارنة بالخارج وتقييم مدى التغيير في القدرة التنافسية للسلع المحلية مع نظيرتها في الخارج، ويمكن تحديد سعر الصرف الحقيقي انطلاقاً من معدل هنديسي بمؤشرات أسعار الصرف الحقيقية الثنائية مرجحة بحصص كل عملية في ميزان التسويات الرسمية للبلد (زناتي، ٢٠١٥: ١٩).

#### ثالثاً: العوامل المحددة لسعر الصرف:

##### ١. أوضاع ميزان المدفوعات:

إذ تعد التغييرات في بنود ميزان المدفوعات لدولة معينة من أهم المؤثرات في تحديد سعر الصرف لهذه الدولة، لأنه يعكس تعاملات الدولة مع العالم الخارجي سواء كانت تعاملات تجارية أو رأسمالية ويشكل جانب المدفوعات في الميزان الطلب الكلي على الصرف الأجنبي، بينما يعبر جانب الإيرادات عن العرض الإجمالي للصرف الأجنبي. فالتغيرات صغيرة الأجل في ميزان المدفوعات يتغير تأثيرها تبعاً لطبيعتها ومدى قوتها على تحديد سعر الصرف، أما بالنسبة للتغيرات طويلة الأجل في ميزان المدفوعات فإنها تؤثر في سعر الصرف بالانخفاض إذا ما عانى ميزان المدفوعات من عجز مزمن والعكس في حالة وجود فائض طويل الأجل للجانب الرأسمالي والمالي في ميزان المدفوعات الناتج من تدفقات مستمرة لرأس المال الباحث عن الاستقرار في أصوله المالية، فهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة وتتأثر أسعار الصرف المقيدة بالتغيرات في ميزان المدفوعات إذ تحدد السلطات النقدية سعر الصرف الذي يتلاءم مع وضع ميزان المدفوعات لإعادة حالة التوازن إليه وتضع السلطة النقدية قيوداً على مقدار الاحتياطيات الأجنبية بهدف تحقيق الانضباط المالي.

##### ٢. نظام سعر الصرف المتبع:

في ظل نظم الصرف المقيدة تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بشكل كامل للحفاظ على ثبات أسعار الصرف، وهو يؤمن استقرار سعر الصرف، وأهم ما يميز النظم المقيدة هو تخفيض معدلات التضخم وزيادة معدلات نشاط التجارة الدولية واتساع حركة الاستثمارات الأجنبية مع تدفق سلس ومنتظم لحركة رؤوس الأموال، أما في حالة نظام الصرف المعموم يتم تحديد سعر الصرف بصورة تلقائية وفقاً لقوى العرض والطلب في أسواق الصرف لتجنب حدوث اختلال في ميزان المدفوعات (البديري وعبدالعال، ٢٠١٩: ٢٦٢).

##### ٣. التغيير في معدلات التضخم:

يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فمثلاً حينما يرتفع مستوى الأسعار في بلد ما في وقت يكون المستوى العام للأسعار لدى الأقطار الأخرى مستقراً سيدفع المستهلكين المحليين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية بسبب انخفاض أسعارها مقارنة

بالسلع المحلية (انخفاض تنافسية السلع المحلية)، وبالتالي يزيد الطلب على العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية، وبالتالي ارتفاع أسعار الصرف للعملة الأجنبية.

#### ٤. التغير في أسعار الفائدة الحقيقية:

ترتبط تغيرات أسعار الصرف بالتغير في معدلات الفائدة، فإذا ارتفع معدل الفائدة المحلي مقارنة بمعدل الفائدة الأجنبي، فإنه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح، فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على المدى القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك للحصول على الأرباح في السوق الأجنبي. وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وهذا ما يؤثر في سعر الصرف.

#### ٥. السياسات الاقتصادية:

إذ تؤثر السياسات النقدية والمالية والسياسات التجارية في سعر الصرف من خلال عدة نقاط وهي كالآتي:

أ. **السياسات النقدية المتبعة:** تؤثر السياسات النقدية بأسعار الصرف الأجنبي من خلال معدلات نمو الناتج الحقيقي وأسعار الفائدة الحقيقية تبعاً لنمط السياسة النقدية المتبعة، ففي حالة السياسة النقدية التوسعية يكون هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينعكس سلباً على الناتج الحقيقي، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي وفي الحالتين تزداد الاستيرادات وتقل الصادرات، وبالتالي يقل سعر صرف العملة الوطنية، أما في حالة السياسة النقدية الانكماشية يحدث العكس تماماً، إذ أن المستوى العام للأسعار سوف ينخفض مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي ويرتفع معه الناتج الحقيقي، وبذلك يتم تعزيز الصادرات على حساب الاستيرادات وجذب المزيد من رؤوس الأموال فيزداد الانفاق الأجنبي مما يحفز الطلب على العملة الأجنبية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية.

ب. **السياسة المالية:** إذ يتأثر سعر الصرف بالسياسة المالية من خلال ما يأتي:

- إذا تبنت الدولة سياسة مالية تحديدية أي تقلص الانفاق الحكومي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فائض الميزانية وتقليل العجز مما يقلل الاستيراد ويحفز الصادرات ويزداد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدولة مما يؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملة البلد المعني.
- إذا تبنت سياسة مالية توسعية أي زيادة الانفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية التي تحاول أن تسده من خلال الاقتراض، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي مما يحفز رأس المال الأجنبي، وهكذا سوف يقل عرض عملة البلد المعني في سوق الصرف الأجنبي، وبالتالي يرتفع سعر صرفها تجاه العملات الأخرى.

ت. **السياسة التجارية:** وهنا يجب التمييز بين نوعين رئيسيين من السياسات التجارية وهي سياسة حرية التجارة وسياسة حماية التجارة، ففي سياسة حرية التجارة يتم إلغاء كل المحددات الإدارية والقيود المفروضة على التجارة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية من البلدان الأخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية والعكس صحيح، وفي سياسة حماية التجارة تعمل القيود المفروضة على التجارة مثل نظام الحصص والتعريفات الجمركية

الهادفة إلى تثبيت الواردات وتحفيز الصادرات مما يقلل من الطلب على العملات الأجنبية، وهذا الأمر يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية (فوزية، ٢٠١٦: ١٠).

#### رابعاً: سياسات سعر الصرف:

لقد مر نظام الصرف بعدة تطورات بدأ من قاعدة الذهب وصولاً إلى النظام العائم فقد كان نظام (بريتون وودز) يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بغطاء الذهب، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقبل تحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار، ولكن بعد إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب أي انهيار نظام الصرف بالذهب اتبعت بلدان العالم عدداً متنوعاً من أنظمة سعر الصرف وكالاتي: (حسين ونور الدين، ٢٠١٥: ١٦-١٩).

#### ١. نظام سعر الصرف الثابت: إذ يتم ربط سعر صرف العملة الوطنية بـ:

أ. عملة واحدة تتميز بالاستقرار والقوة والثبات، إذ تعمل الاقتصادات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير إلا في حالات محددة، كما هو حال الفرنك الإفريقي إلى الفرنك الفرنسي أو الدينار الأردني مع الدولار.

ب. سلة عملات: يتم اختيارها من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، كما هو شأن الدينار الإماراتي أو الربط باليورو بعدد امتداداً لسلة العملات المكونة للأيكو (وهي عملة نقدية شكلية لحساب صرف العملة داخل الاتحاد الأوروبي وكانت النواة الأولى لعملة اليورو).

ت. ضمن هوامش معينة: سواء كان الارتباط بعملة واحدة أو سلة عملات يتم تحديد مجال محدد للتقلب المسموح به.

#### ٢. نظام سعر الصرف المرن:

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير والمؤشرات الاقتصادية للدولة مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال التي على ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها وهناك نوعان من هذا النظام:

أ. التعويم المدار: إذ تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.

ب. التعويم الحر: وهو الوضع الذي يسمح فيه لقيمة العملة أن تتغير صعوداً أو نزولاً حسب قوى السوق ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن هذا النظام يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ويجعل أسعار الصرف تتكيف مع الأوضاع السائدة ولا تشكل قيداً.

#### ٣. أنظمة الصرف الوسيطة:

وهو النظام الذي يكون وسطاً بين النظام الثابت والنظام المرن، ويعد بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصاً لاقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية وتضم عناصر ثابتة وأخرى مرنة.

## المبحث الثاني: تحليل أثر أسعار الصرف على الاقتصاد:

### أولاً: أثر أسعار الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد:

#### ١. أثر التغير في أسعار الصرف على النمو في الناتج المحلي الإجمالي:

إن التغير في أسعار الصرف يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي أو نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، لذا تلجأ أغلب الدول إلى اتباع نظام سعر صرف ثابت لتجنب الآثار السلبية التي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد جراء التقلبات الكبيرة في سعر الصرف، فإذا كانت الدولة تعاني من هروب رؤوس الأموال بسبب مشاكل أمنية وسياسية، فإن تثبيت سعر الصرف سوف يقضيها من انهيار عملتها بسبب الزيادة في الطلب على الصرف الأجنبي، مما يجنبها خسارة احتياطها من النقد الأجنبي، عكس ما يحدث في نظام سعر الصرف المرن، الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة النمو الاقتصادي، إذ أن سعر الصرف يؤثر على محددات النمو الاقتصادي كالأستثمار والانفتاح التجاري وتطور القطاع المالي، إذ أن سعر الصرف الثابت يحفز النمو الاقتصادي عبر تحفيزه لتدفق الأستثمار الأجنبي إلى داخل الدولة، كما إنه يعيد تخصيص الموارد نحو الأستثمارات البديلة، وهذا ما يزيد الناتج الحدي للموارد، وبالتالي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، إذ أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي لدولة ما سوف يسهم في انخفاض أسعار منتجاتها بالنسبة لمنتجات الدول الأخرى، وبالتالي ارتفاع تنافسيتها مما يؤدي إلى نمو صادراتها، فضلاً عن أن الأستقرار في سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي تحفيز الأستثمار (فوزية، ٢٠١٦: ٦٢).

#### ٢. أثر التغيرات في سعر الصرف على جانب الإنفاق العام والموازنة العامة:

يتجلى أثر سعر الصرف من خلال ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة وما يترتب عليه من تداعيات على الموازنة العامة للدولة، إذ أن هناك علاقة وطيدة بين الموازنة العامة وبنودها والتغيرات التي تحدث على سعر الصرف، ويمكن توضيح هذا الأثر من خلال حالتها الارتفاع والانخفاض في أسعار الصرف المحلية:

أ. ففي حالة انخفاض أسعار الصرف المحلية فإن ذلك سوف يؤثر على المعاملات الجارية مع العالم الخارجي والمعاملات الرأسمالية على حدٍ سواء، إذ تؤثر على حركة أستيراد وتصدير السلع فانخفاض الكميات المستوردة من السلع الغذائية لارتفاع أسعارها بالعملة المحلية يؤدي إلى الأتجاه إلى الطلب على السلع المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدهور قيمة النقود الحقيقية، ويؤثر هذا الانخفاض أيضاً على جانب الإنتاج الذي يعتمد على الآلات والمواد الأولية المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نفقات الإنتاج، وبالتالي اضطرار المشروعات المحلية إلى تخفيض الإنتاج وعدم التوسع في النفقات الأستثمارية وعدم رغبة هذه المشاريع بالقيام بأستثمارات جديدة لتعويض النقص في الطلب المحلي على منتجاتها بالأتجاه إلى الصادرات، على الرغم من قدرتها على ذلك مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار واثقال كاهل الموازنة العامة بسبب تحملها للتكاليف الاجتماعية للتكيف الاقتصادي، فضلاً عن زيادة خدمات القروض العامة عند تقويمها بالعملة المحلية.

ب. أما في حالة ارتفاع سعر صرف العملة فإن أثرها سوف يكون على الطلب الكلي للسلع والخدمات بسبب ارتفاع أسعارها محلياً والأتجاه إلى الطلب على السلع المستوردة مما يؤثر سلباً



على الحساب الجاري وميزان المدفوعات، هذا من جانب ومن جانب آخر يؤدي إلى خفض قيمة الإيرادات الضريبية على الصادرات وزيادة النفقات على الاستيرادات. نستنتج من ذلك أن تأثير سعر الصرف على الموازنة العامة يكمن في انخفاض الأسعار وقيمة الصادرات وارتفاع قيمة الاستيرادات وزيادة النفقات على المستوردات، وبالتالي انقال كاهل الموازنة وزيادة العجز فيها ليس بطريقة مباشرة ولكن من خلال تأثير أسعار الصرف على المستوى العام للأسعار الذي بدوره ينعكس على زيادة النفقات العامة التي يترتب على انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف (والي وكاظم، ٢٠٢٠: ١٢٣-١٢٥).

ثانياً: قياس وتحليل أثر التقلبات في سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٥):

١. متغيرات البحث:

أ. المتغير التابع (Y<sub>1</sub>): الناتج المحلي الإجمالي للعراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٥).

ب. المتغير التابع (Y<sub>2</sub>): الانفاق العام للعراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٥).

ت. المتغير المستقل (X): يمثل سعر صرف العملة المحلية (الدينار) بالدولار للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٥).

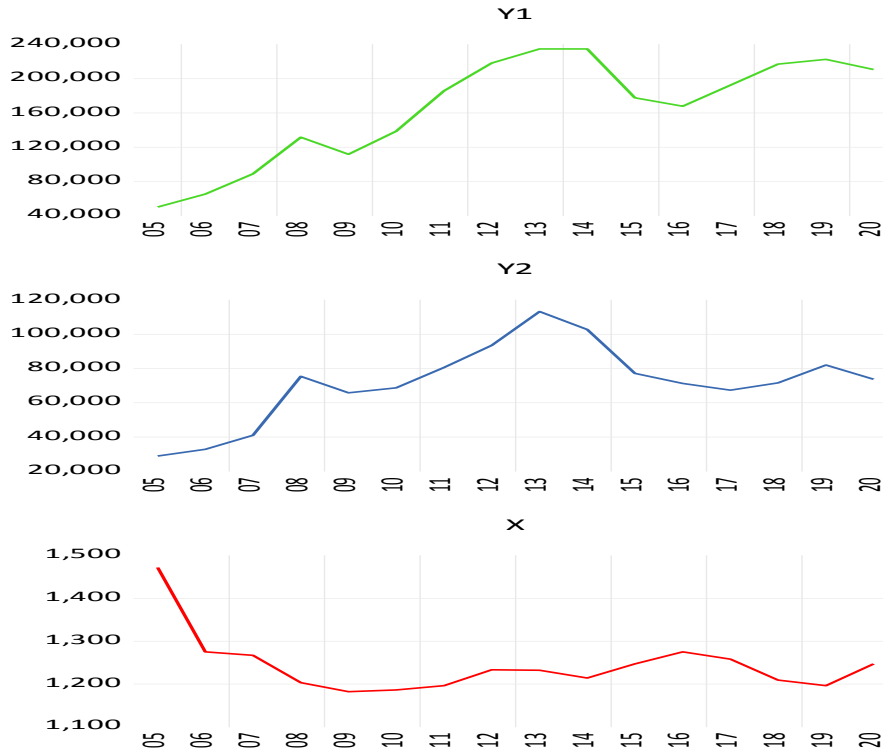
الجدول (1) بيانات البحث

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	الانفاق العام (مليون دولار)	سعر الصرف (دولار)
2005	50072	28856	1472
2006	65149	32784	1275
2007	88831	40975	1267
2008	131612	75354	1203
2009	111662	65803	1182
2010	138521	68670	1186
2011	185752	80558	1196
2012	218132	93503	1233
2013	234642	113210	1232
2014	234659	102736	1214
2015	177634	77118	1247
2016	167721	71250	1275
2017	192342	67342	1258
2018	216952	71603	1209
2019	222435	82010	1196
2020	210576	73652	1247

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/home>

## ٢. رسم متغيرات البحث:

من خلال الرسم البياني يتضح من الأشكال الثلاث:



الشكل (1) متغيرات البحث في العراق للفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥)

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews12).

يلاحظ من الشكل (1) إن أسعار الصرف متذبذبة وغير مستقرة وغالباً ما نلاحظ انخفاضها خاصة بعد ٢٠٠٧، أما بالنسبة إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام نلاحظ أنه متجه إلى الزيادة خاصة بعد عام ٢٠٠٧، مما يظهر العلاقة العكسية التي تربط بين أسعار الصرف وكل من الناتج المحلي الإجمالي والانفاق العام.

## ٣. اختبار سكون السلسلة الزمنية:

من خلال اختبار فليبس بيرون (pp) يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي ( $Y_1$ ) غير ساكن في المستوى في الثابت (Constant) والثابت الاتجاه (Constant & Trend) وبدون ثابت واتجاه (Without Constant & Trend)، وكذا الحال مع الانفاق العام ( $Y_2$ ) ولكنها استقرت في الفرق الأول، أما المتغير المستقل سعر الصرف ( $X$ ) فإنه ساكن في المستوى والفرق الأول، وبالتالي فإن البيانات إنها خليط من  $I(0)$  وكذلك  $I(1)$ ، انظر الجدول (2).

**الجدول (2) اختبار جذر الوحدة فليس بيرون (pp)**

**UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)**  
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>		
		Y1	Y2	X
With Constant	t-Statistic	-1.8723	-2.0634	-4.7401
	Prob.	<b>0.3403</b>	<b>0.2600</b>	<b>0.0006</b>
		n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4602	-1.5395	-4.2506
	Prob.	<b>0.8216</b>	<b>0.7934</b>	<b>0.0108</b>
		n0	n0	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6660	0.1304	-1.1708
	Prob.	<b>0.8546</b>	<b>0.7166</b>	<b>0.2153</b>
		n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>		
		d(Y1)	d(Y2)	d(X)
With Constant	t-Statistic	-5.7204	-5.4108	-5.4707
	Prob.	<b>0.0000</b>	<b>0.0001</b>	<b>0.0001</b>
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.9741	-5.7140	-6.2034
	Prob.	<b>0.0002</b>	<b>0.0003</b>	<b>0.0001</b>
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.4626	-5.4000	-5.3852
	Prob.	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***	***

**Notes:**

a: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews12).

من خلال نتائج اختبار جذر الوحدة يمكن معها تطبيق نموذج (ARDL) لمتغيرات النموذج القياسي بعد تقسيمها إلى بيانات نصف سنوية باستخدام النموذج اللوغاريتمي.

**٤. نتائج تطبيق نموذج ARDL:**

من خلال استخدام منهجية ARDL تم تقدير النموذج، وبينت الاختبارات الإحصائية انها تدل على الجودة النسبية للنموذج المقدر من خلال معامل التحديد ( $R^2$ )، إذ توضح أن النموذج الأول يفسر (93%) من التغيرات في المتغير التابع - الناتج المحلي الإجمالي ( $Y_1$ ) نتيجة التغيير في المتغير المستقل أسعار الصرف، وعلى (7%) بسبب متغيرات أخرى خارج النموذج، كما بيئت أن النموذج الثاني يفسر (87%) من التغيرات في المتغير التابع - الانفاق العام ( $Y_2$ ) نتيجة التغيير في المتغير المستقل أسعار الصرف، وعلى (13%) بسبب متغيرات أخرى خارج النموذج، وبحسب اختبار (F) وبمستوى معنوية (0.05) أي إن النماذج صالحة للتنبؤ بالمستقبل، أنظر الجدول (3).

**الجدول (3) نتائج تطبيق نموذج ARDL**

النموذج الثاني		النموذج الأول		الاختبار
القيمة		القيمة		
0.874		0.927		١ معامل التحديد R-squared
0.865		0.922		٢ معامل التحديد غير المصحح Adjusted R <sup>2</sup>
<b>F-statistic</b>	<b>Prob (F-statisti)</b>	<b>F-statistic</b>	<b>Prob (F-statisti)</b>	٣ اختبار فيشر F-statistic
97.8	0.000	178.5	0.000	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews12).

٥. اختبار التكامل المشترك:

نتائج اختبار التكامل المشترك تتضح من خلال الجدول (4)، إذ بلغت قيمة (F) الإحصائية (5.6) للنموذج الأول وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (4.78) عند مستوى معنوية (10%) وللنموذج الثاني (6.30) وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (5.73) عند مستوى معنوية (5%)، مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث، أنظر الجدول (4).

الجدول (4) نتائج اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل للمتغير (Y<sub>2</sub>-Y<sub>1</sub>)

ARDL F- Bounds Test				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	K	Value	K
F-statistic	5.6	1	6.30	1
Critical Value Bounds				
	Y <sub>1</sub>		Y <sub>2</sub>	
Significance	I(0) Bound	I(1) Bound	I(0) Bound	I(1) Bound
10%	4.04	4.78	4.04	4.78
5%	4.94	5.73	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68	5.77	6.68
1%	6.84	7.84	6.84	7.84

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews12).

٦. تحليل نتائج أثر أسعار الصرف في الناتج المحلي الإجمالي:

أ. أظهرت العلاقة المقدرة بأن معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (ECM) بلغت قيمته (-0.174) سالبة ومعنوية، وهذا يعكس وجود علاقة توازنية في الأجل القصير بين متغيرات البحث، وإن قيمة معامل تصحيح الخطأ تعني أن (17%) من الاختلال التوازني أي عدم التوازن في الأجل القصير في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه بالفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

ب. العلاقة قصيرة الأجل: أظهرت النتائج أن أسعار الصرف تؤثر عكسياً ومعنوياً في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن زيادة أسعار الصرف بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (-1.13) عند مستوى معنوية (10%).

ج. العلاقة طويلة الأجل: أظهرت النتائج أن أسعار الصرف تؤثر عكسياً ومعنوياً في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن زيادة أسعار الصرف بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (-6.47) عند مستوى معنوية (5%)، أنظر الجدول (5).

**الجدول (5) نتائج تقدير أثر أسعار الصرف في الناتج المحلي الإجمالي**

ARDL Long Run Form and Bounds Test  
Dependent Variable: DLOG(Y1)  
Selected Model: ARDL(1, 0)  
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend  
Date: 01/08/22 Time: 13:30  
Sample: 2005S1 2020S2  
Included observations: 31

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	10.18869	4.547844	2.240334	0.0332
LOG(Y1(-1))*	-0.174887	0.052215	-3.349330	0.0023
LOG(X)**	-1.131975	0.593818	-1.906266	0.0669

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.  
\*\* Variable interpreted as  $Z = Z(-1) + D(Z)$ .

Levels Equation Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(X)	-6.472615	3.035112	-2.132579	0.0419

EC = LOG(Y1) - (-6.4726\*LOG(X))

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews12).

**٣. الاختبارات التشخيصية للمتغير (Y<sub>1</sub>):**

- أ. اختبار عدم تجانس التباين: لقد أظهرت النتائج بحسب اختبار (ARCH) وإحصائية (F-Test) عدم معنويتها، وبالتالي نرفض فرضية وجود مشكلة تجانس تباين الخطأ.
- ب. مشكلة الارتباط الذاتي: لقد أظهرت النتائج بحسب اختبار (LM) وإحصائية (F-Test) عدم معنويتها، وبالتالي نرفض فرضية وجود مشكلة ارتباط ذاتي، أنظر الجدول (6).

**الجدول (6) نتائج الاختبارات التشخيصية للمتغير Y<sub>1</sub>**

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	1.032404	Prob. F(1,27)	0.3186
Obs*R-squared	1.141697	Prob. Chi-Square(1)	0.2853
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.000231	Prob. F(1,28)	0.9880
Obs*R-squared	0.000248	Prob. Chi-Square(1)	0.9874

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews12).

**٧. تحليل نتائج أثر أسعار الصرف في الانفاق العام:**

- أ. أظهرت العلاقة المقدرة بأن معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (ECM) بلغت قيمته (-0.248) سالبة ومعنوية، وهذا يعكس وجود علاقة توازنية في الأجل القصير بين متغيرات البحث، وإن قيمة معامل تصحيح الخطأ تعني أن (25%) من الاختلال التوازني أي عدم التوازن في الأجل القصير في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه بالفترة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

أثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للفترة (٢٠٢٠-٢٠٠٥)

ب. العلاقة قصيرة الأجل: أظهرت النتائج أن أسعار الصرف تؤثر عكسياً ومعنوياً في الانفاق العام، وهذا يعني أن زيادة أسعار الصرف بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي انخفاض الانفاق العام بنسبة (-1.54) عند مستوى معنوية (5%).

ت. العلاقة طويلة الأجل: أظهرت النتائج أن أسعار الصرف تؤثر عكسياً ومعنوياً في الانفاق العام، وهذا يعني أن زيادة أسعار الصرف بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي انخفاض الانفاق العام بنسبة (-6.22) عند مستوى معنوية (5%)، أنظر الجدول (7).

#### الجدول (7) نتائج تقدير أثر أسعار الصرف في الانفاق العام

ARDL Long Run Form and Bounds Test  
Dependent Variable: DLOG(Y2)  
Selected Model: ARDL(1, 0)  
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend  
Date: 01/08/22 Time: 13:33  
Sample: 2005S1 2020S2  
Included observations: 31

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.79394	5.089201	2.710434	0.0113
LOG(Y2(-1))*	-0.248187	0.071124	-3.489495	0.0016
LOG(X)**	-1.545886	0.651118	-2.374204	0.0247

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.  
\*\* Variable interpreted as  $Z = Z(-1) + D(Z)$ .

Levels Equation Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(X)	-6.228710	2.286009	-2.724710	0.0110

EC = LOG(Y2) - (-6.2287\*LOG(X))

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews12).

#### ٣. الاختبارات التشخيصية للمتغير (Y<sub>2</sub>):

اختبار عدم تجانس التباين:

لقد أظهرت النتائج بحسب اختبار (ARCH) وإحصائية (F-Test) عدم معنويتها، وبالتالي نرفض فرضية وجود مشكلة تجانس تباين الخطأ.

#### الجدول (8) نتائج الاختبارات التشخيصية للمتغير Y<sub>2</sub>

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	0.123293	Prob. F(1,27)	0.7282
Obs*R-squared	0.140915	Prob. Chi-Square(1)	0.7074
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.155078	Prob. F(1,28)	0.6967
Obs*R-squared	0.165239	Prob. Chi-Square(1)	0.6844

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EViews12).

### الاستنتاجات:

١. يتحدد سعر الصرف من خلال السياسات الاقتصادية التي تتحدد فيها الأهداف والوسائل والأدوات المراد تحقيقها خلال فترة زمنية معينة.
٢. إن أسعار الصرف تؤثر عكسياً ومعنوياً في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني أن زيادة أسعار الصرف بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1.13-) عند مستوى معنوية (10%).
٣. إن أسعار الصرف تؤثر عكسياً ومعنوياً في الانفاق العام، وهذا يعني أن زيادة أسعار الصرف بوحدة واحدة، فإن ذلك يؤدي انخفاض الانفاق العام بنسبة (1.54-) عند مستوى معنوية (5%).

### التوصيات:

١. القيام بدراسة شاملة للاقتصاد العراقي بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة بمعالجتها.
٢. الاستمرار بتشجيع الاستثمارات والشراكة الأجنبية وإعادة توجيهها في مجال الأنشطة الإنتاجية وليس في مجال المحروقات.
٣. العمل على مواصلة الإصلاح ودعم الاستقرار الاقتصادي الكلي واستدامة النمو الاقتصادي.
٤. إعطاء قيمة للدينار العراقي يعكس قيمته الحقيقية بعيداً عن المبالغة لكي يحافظ على معدل تغير أسعار صرف العملة في حدودها الدنيا.

### المصادر:

١. البدري، عصام أحمد عبدالعظيم وعبدالعال، أحلام العزب مليجي، (٢٠٢١)، أثر التغيرات في سعر الصرف على العجز في الميزان التجاري في مصر، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد (٢)، ابريل.
٢. بوعتروس، عبدالحق، (٢٠٠٠)، أثر تغير سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، جامعة منتوري قسنطينة.
٣. حسين، طيبوب ونور الدين، شادي، (٢٠١٦-٢٠١٧)، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي: دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)، جامعة محمد بوضياف - المسلية.
٤. زاناتي، أمين وزناتي، منيرة، (٢٠١٤-٢٠١٥)، الآثار الاقتصادية لسياسة تخفيض سعر العملة: دراسة حالة الجزائر، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥.
٥. فوزية صالح، (٢٠١٦-٢٠١٥)، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال الدولية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، جامعة محمد خيضر، مسكرة.
٦. هشام، محمد عمرو وحافظ، حميد احمد، (٢٠١٧)، دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٦٤).
٧. والي، صابرين عدنان وكاظم، ايمان علاء، (٢٠٢٠)، أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، مجلة حمورابي، العدد (٣٥)، السنة الثامنة.
٨. وداد، صديق، (٢٠١٤-٢٠١٥)، أثر تغير سعر الصرف على فعالية السياسة النقدية: دراسة حالة الجزائر (١٩٧٠-٢٠١٤)، جامعة محمد خيضر - بسكرة.

